Mission permanente
de l'État du Qatar
auprès de l'Office
des Nations-Unies à Genève

الوفـــد الدائـــم لدولـة قطـــر
لدى مكتب الأمم المتحدة

2016/0082706/5
الوفد الدائم لدولة قطر / جنيف

The Permanent Mission of the State of Qatar to the United Nations Office and other International Organizations in Geneva, presents its compliments to the Office of the High Commissioner for Human Rights (OHCHR) in Geneva, and with reference to the Latter's Verbal note dated October 11th 2016, concerning the request of information for the preparation of the Report on: "**realizing the equal enjoyment of the right to education by every girl**", pursuant to Human Rights Council resolution 32/20 of the Human Rights Council.

The Permanent Mission of the State of Qatar has to honor to **attach** herewith the **information** received from the Competent Authorities of the State of Qatar with reference to the above request.

The Permanent Mission of the State of Qatar avails itself of this opportunity to renew to the Office of the High Commissioner for Human Rights in Geneva, the assurances of its highest consideration.

Geneva, November 24th 2016

The Office of the High
Commissioner for Human
Rights (**OHCHR**)
CH 1211 Geneva 10
Email: registry@ohchr.org
rbrouwer@ohchr.org

تقرير حول تحقيق المساواة في

تمتع كل فتاة بالحق في التعليم

الدوحة / نوفمبر 2016م

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدّمة :

لقد أولت دولة قطر اهتمامًا كبيراً بالتعليم بكافة مستوياته العام والعالي ويظهر ذلك جليًا في توجهات قيادتها الرشيدة ممثلة في حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدّى، والذي رسم فيها سموه النهج لمواصلة جهود تطوير المنظومة التعليمية لبناء جيل من الشباب المزوّد بالعلم والمعرفة والمهارات التي تمكّنه من التعايش والتعامل مع تطورات القرن الحادي والعشرين ، والتي تلبي متطلبات مجتمعه وتحقّق رؤية قطر التنموية 2030م .

أولاً : الخطوات الملموسة التي قامت بها دولة قطر لضمان تحقيق المساواة :

حرصت دولة قطر على الانضمام إلى كافة الصكوك والمواثيق الدوليّة، فقد انضمت إلى مجموعة من تلك المواثيق منها :

- الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري يوليو 1976م .
- اتفاقية حقوق الطفل – أبريل 1995م .
- اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة مايو 2008م .
- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة أبريل 2009م .

كما أنّها رفعت تقارير حول تنفيذ بنود ومواد تلك الصكوك واستقبلت الملاحظات الخاصة بها وقامت بدراستها والرد عليها ، وقد تضمّنت هذه الاتفاقيات مواد حول التعليم وعدم التمييز فيه .

ولقد اعتمدت دولة قطر مع بقية دول العالم في (سبتمبر 2015م) أهداف التنمية المستدامة 2030م، وتضمّنت هذه الأهداف هدفًا يتعلق بالتعليم هو الهدف الرابع والذي ينص على " ضمان التعليم الجيد والمنصف والدامج وتعزيز التعلُّم مدى الحياة للجميع ، ويرتكز هذا الهدف على ضمان الوصول إلى التعليم النوعي لجميع الأطفال والشباب لمدة (12) عامًا على الأقل من التمدرس الابتدائي والثانوي المموّل من القطاع العام ، ومنها تسع سنوات على الأقل من التعليم الإلزامي والمجاني ، بالإضافة إلى الوصول إلى التعليم النوعي غير النظامي للطلبة غير الملتحقين بالمدرسة . وتوفير فرص التعليم لتعزيز مهارات القرائية والحساب الوظيفية للشباب والبالغين ، وتعزيز مشاركتهم الكاملة كمواطنين فاعلين. هذا ويجب توفير سنة إضافيّة على الأقل من التعليم ما قبل الابتدائي النوعي والإلزامي . والحرص على الإنصاف والإدماج بحيث يحظى الجميع بفرصٍ متساويةٍ للوصول إلى التعليم والتعلّم . وعليه، يولي

جدول الأعمال الخاص بالتعليم للجميع 2030 هذا أهميّة خاصة للمجموعات الأقلّ حظوةً ،نتيجة عوامل مثل : النوع الاجتماعي والفقر والنزاعات أو الكوارث والموقع الجغرافي والإثنيّة واللغات والسنّ أو الإعاقة .

إنّ الحقّ في التعليم يبدأ مع لحظة الولادة ويستمر مدى الحياة ، وعليه ، ويُشكّل مفهوم التعليم مدى الحياة مبدأ يستوحى منه التعليم بحلول العام 2030 . فإلى جانب التمدرس النظامي يجب توفير فرص التعلّم المرنة والواسعة مدى الحياة ، من خلال طرق غير نظاميّة وعن طريق التحفيز على التعلّم غير النظامي .

وقد تمّ إعداد إطار عمل التعليم بحلول عام 2030، " نحو التعليم الجيد والمنصف والدامج والتعلّم مدى الحياة للجميع" والذي اعتُمد أثناء المؤتمر العام في اليونسكو (4نوفمبر 2015م) من قبل وزراء التعليم .

وقد استند الإطار على مجموعة من المبادئ الأساسية ومنها الاتفاقيات الدوليّة بما في ذلك المادة (26) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، واتفاقيّة مكافحة التمييز في التعليم ، واتفاقية حقوق الطفل ، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة ، واتفاقيّة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة .

المبادئ التي ارتكز عليها الإطار ، هي :

- التعليم حق أساسي من حقوق الإنسان ، وحق تمكيني. وتحقيقًا لهذا يجب ضمان حق الوصول إلى التعليم الدامج والمنصف والإلزامي والمجاني وخاصة في المرحلة الابتدائيّة ثم تدريجيًا في المراحل المتقدّمة
- التعليم مصلحة عامة تلتزم الدول بتوفيرها، والتعليم سلوك مجتمعي مشترك .
- ارتباط المساواة بين الجنسين ارتباطًا وثيقًا بالحق في التعليم .

إنّ مواد الدستور القطري والقوانين واللوائح تدعم مبدأ عدم التمييز في التعليم ، فمواد الدستور وخاصة المادة (49) والتي تنص على أنّ " التعليم حقّ لكل مواطن ، وتسعى الدولة لتحقيق إلزامية ومجانيّة التعليم العام وفقًا للنظم والقوانين المعمول بها في الدولة، وقانون إلزاميّة التعليم رقم (25) لسنة 2001م والذي ينص في مادته الثانية على أنّ " التعليم إلزاميًا ومجانيًا لجميع الأطفال من بداية المرحلة الابتدائية وحتى نهاية المرحلة الإعدادية أو بلوغ سن الثامنة عشرة أيهما أسبق وأن توفر الوزارة المتطلبات اللازمة لذلك . هذا بالإضافة إلى أن المواد الأخرى من الدستور القطري تعزّز المساواة بين الجنسين ، وهي : المواد (18،19،34،35،42) .

ثانياً : التدابير المقترحة للقضاء على عدم المساواة أو التفاوت بين الجنسين في التعليم حتى عام 2030م :

لا يوجد تمييز بين الجنسين في التعليم فسياسات القبول والتسجيل موحّدة ولا اختلاف فيها على كافة المستويات . كما أنّ دولة قطر وضعت خارطة طريق لبرنامج عمل التعليم 2030م ، وقد نفّذت العديد من البرامج والأنشطة التوعويّة والتثقيفيّة الخاصة بالهدف الرابع وأهدافه الفرعية ومؤشرات الأداء .

ثالثاً : التحديّات التي تواجه الحكومة في تنفيذ السياسات والبرامج الهادفة لتحقيق المساواة بين الجنسين :

فيما يتعلق بالمساواة في التعليم وضمان الحق في تعليم للفتيات: لا توجد تحديات كبيرة تُذكر فيما يتعلق بالنفاذ للتعليم للفتيات ، كما في بعض البلدان الأخرى فالكتب الدراسيّة والمناهج التعليميّة والأنشطة المدرسيّة الصفيّة واللاصفيّة واحدة للجميع لا اختلاف بينها ، كما أنّ الدولة في الآونة الأخيرة قامت بافتتاح مدرسة تقنية للفتيات هي مدرسة العلوم المصرفية والإداريّة .

رابعاً : العقبات التي تواجه الفتيات خصوصاً فيما يتعلق بحصولهنّ على التعليم على نحو فعّال :

إنّ الإشكاليّات التي تواجه التعليم الفعّال للفتيات هي نفسها التي تواجه الفتيان ، فهناك تحدي الجودة في التعليم وهو تحدّ عالمي لا يُقتصر على دولة قطر فحسب ، كما أنّ هذا التحدي يُعدُّ هدفًا محوريًا ضمن استراتيجيّات التعليم في الدولة .

خامساً : الخبرة في استخدام المؤشرات الكميّة والنوعيّة في متابعة ورصد عملية تحقيق المساواة :

نعم لدى دولة قطر خبرة سابقة من خلال إعداد التقارير السابقة للتعليم للجميع 2015م ، وكذلك تقارير اتفاقية مكافحة التمييز في التعليم ، ومن المؤشرات الكميّة نسب القيد الإجمالي والصافي ، معدلات القرائية ، ونسب الطالب للمعلم ، وكثافة الطلبة في الفصول الدراسية وغيرها .

أما المؤشرات النوعية فمنها نسب الكتب لكل طالب ، ونتائج تحصيل الطلبة في الاختبارات الدولية، ومدى توفر المياه الصحيّة ، نسب أجهزة الحاسب لكل طالب وغيرها .